المرصد الإنساني
الأرض الفلسطينيّة المحتلة

اصدار رقم 22 **شباط 2007**

قائمة بالمحتوى

قضايا رئيسية	4-1
تركيز على مناطق محددة	6-4
حماية المدنيين	8-6
حماية الأطفال	9-8
العنف والملكية الخاصة	10
حرية الوصول	11-10
الظروف الاجتماعية-الاقتصادية	13-11
الصحة	15-13
الأمن الغذائي والزراعة	16-15
المياه والصرف الصحي	17-16
التعليم	18-17
الاستجابة	-
المصادر والهوامش	18

لمحة موجزة – قضايا رئيسية

موجز التطورات في قطاع غزة

بتاريخ 27 شباط، ازدادت وتيرة العنف بشكل كبير بين جيش الدفاع الإسرائيلي والمسلحين الفلسطينيين. وقد جاء ذلك بعد مقتل خمسة مقاتلين من حركة حماس خلال غارة جوية إسرائيلية وإطلاق 73 صاروخا على مناطق سديروت، وعسقلان ومناطق أخرى جنوبي إسرائيل مما أدى إلى مقتل مواطن إسرائيلي يبلغ السابعة والأربعين مع عمره في سديروت. وفي الفترة 27 شباط – 4 آذار، شن جيش الدفاع الإسرائيلي عملية عسكرية واسعة النطاق في غزة تحت أسم "الشتاء الحار". وخلال العملية، قتل 120 فلسطينيا (بما يتضمن 34 طفلا) بالإضافة إلى إصابة 269 (على الأقل 65 طفلا) آخرين. ومن مجموع القتلى والجرحى، كان هنالك 55 شخص من القتلى و104 من الجرحى من المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال. وخلال نفس الفترة، قتل ثلاثة إسرائيليون (بما فيه جنديان من جيش الدفاع الإسرائيلي) بالإضافة إلى 36 إصابة (بما فيه طفل واحد و16 مدنيا و19 جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي). (لمزيد من التفاصيل حول الاجتياح، أنظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير محدث حول الشؤون الإنسانية في غزة، 3 آذار 2007، http://www.ochaopt.org). وقد ضاعف الاجتياح من تدهور الأوضاع الإنسانية بسب الحصار شبه الكامل المفروض على غزة منذ شهر حزيران 2007.

النقص في الغذاء استمر خلال شهر شباط بسبب تشديد إغلاق معابر غزة. وتشمل البضائع الأكثر إلحاحا الوقود، قطع الغيار، والسلع الأساسية، مثل الأحذية، واللحوم الطازجة، منتجات الألبان، ومنتجات الخضار والفواكه. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد نفذت تهديدها في بداية الشهر بخصوص تخفيض كمية الكهرباء إلى غزة حيث جاء التخفيض أقل من المقترح، لكنه جاء كتعميق للأزمة التي أدت إلى النقص الحالي بما مجموعه 60 ميغاوات التي سببت انقطاع للتيار الكهربائي لمدة ثمان ساعات في اليوم في كافة أنحاء قطاع غزة، باستثناء رفح، خلال شهر شباط[1]. بقيت إمدادات الوقود إلى محطة غزة لتوليد الطاقة ثابتة بمعدل 2,2 مليون لتر في الأسبوع التي مكنت من إنتاج 55-60 ميغاوات من أصل 80 ميغاوات.
وقد سمحت إسرائيل في شهر شباط بإدخال ما يقرب من 70,000 لتر من البنزين و700,000 لتر من السولار في الأسبوع إلى قطاع غزة حيث تعادل هذه الكميات 27% و30% من المتطلبات المقدرة إلى قطاع غزة. وتفاقمت أزمة الوقود عندما قامت جمعية أصحاب محطات الوقود خلال فترات مختلفة برفض توزيع الوقود كإجراء احتجاجي على الكمية الضئيلة من الوقود التي تسمح بها إسرائيل. وتأثرت أيضا بشكل كبير مصلحة مياه البلديات الساحلية حيث لم تتمكن من معالجة مياه الصرف الصحي بسبب نقص الوقود الضروري لتشغيل محطات الضخ خلال فترات انقطاع التيار وبسبب نقص قطع الغيار للمحطة. وكنتيجة لذلك، تم إلقاء ما معدله 40-60 مليون لتر من مياه الصرف الصحي إلى البحر الأبيض المتوسط كل يوم (20 مليون لتر من المياه العادمة، و20-40 مليون لتر من المياه المعالجة جزئيا).

أثر اجتياح "الشتاء الحار" من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي على الرعاية الصحية في غزة
خلال الاجتياح الذي بدأ بتاريخ 27 شباط، أعلنت وزارة الصحة حالة طوارئ في كافة مستشفيات الوزارة وتم تعليق كافة العمليات الجراحية الاختيارية، بالإضافة إلى الطلب من كافة العاملين في القطاع الصحي بأن يتواجدوا في مكان عملهم والبعض الآخر طلب منهم الذهاب إلى مواقع أخرى حسب الحاجة، وتم استدعاء كافة سائقي سيارات الإسعاف. وأشارت وزارة الصحة إلى نفاذ مخزون 85 صنف دواء ضروري و52 صنف من الإمدادات الطبية و24 مادة ضرورية للمختبرات (مواد كيماوية ومواد تستخدم في الفحص المخبري) حيث هناك حاجة ماسة لهذه المواد والأصناف في مرافق وزارة الصحة[2]. إن وجود المعدات الطبية – خاصة المعدات الضرورية لمعالجة الحالات الطارئة – غير فاعلة تحديدا بسب نقص قطع الغيار والصيانة أدى إلى تقييد إضافي لقدرات وزارة الصحة على الاستجابة والتعامل مع الأعداد الكبيرة من الإصابات. الوقود إلى المحولات الطارئة كان كافيا لمدة قصوى لا تزيد عن خمسة أيام اعتمادا على الانقطاع اليومي للتيار. وبنهاية شهر شباط، استنفذ الوقود في 30 من أصل 97 مركبة إسعاف، وهي مشكلة تم حلها في اليوم التالي حيث قررت جمعية أصحاب محطات الوقود تزويد مركبات وزارة الصحة بالوقود الضروري. خلال فترة الاجتياح، تم الإبقاء على نظام التحويلات الداخلية، فيما عدا الحالات المتعلقة بالإصابات في المناطق تحت نظام منع التجوال – ما يقرب من 15,000 فلسطيني يعيش في المناطق الستة التي كانت تحت نظام منع التجوال. وقد أصدرت وزارة الصحة وثائق تحويل إلى 11 إصابة طارئة ليتم معالجتها في المستشفيات الإسرائيلية. وقد أصدرت تصاريح إلى ثلاثة منهم وقد عبروا ايريز في حين أصدر تصريح إلى شخص آخر في نفس اليوم الذي توفي فيه في مستشفى الشفاء. وبسبب الإعاقات في تسليم التصاريح، تم إخلاء المرضى السبعة الآخرين إلى المستشفيات المصرية عبر معبر رفح الحدودي.

[1] أنظر انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 4 شباط، 2008.
[2] كاستجابة للأزمة، قامت منظمة اليونيسيف بتوزيع رزم طوارئ إلى المستشفيات في قطاع غزة وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوفير الأدوية إلى وزارة الصحة حيث وصل مخزون الأدوية إلى نقطة الصفر، وقام الصندوق أيضا بتوفير جهاز تخدير إلى مستشفى الشفاء.

عمليات الهدم والنزوح في الضفة الغربية

إن عمليات هدم المنازل من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي ونزوح السكان الذي شهدته الضفة الغربية استمر خلال شهر شباط. نزح ما لا يقل عن 165 فلسطيني، بما فيه 50 طفلا، بسبب عمليات الهدم من قبل جيش الدفاع الإسرائيلية في محافظات طوباس، أريحا، قلقيلية، رام الله والقدس. ما نسبته 82% (135) ممن نزحوا من منازلهم هم من البدو (وهم ليسوا مسجلين كلاجئين) ويعيشون في منطقة "ج". وبشكل إجمالي، 36 من أصل 42 مبنى التي هدمها جيش الدفاع الإسرائيلي تقع في "مناطق عسكرية مغلقة"[3]، بما يتضمن 14 مبنى سكني، وأربعة خيام وأربعة حظائر للحيوانات التي فرض جيش الدفاع الإسرائيلي على العائلات البدوية أن تفككها لأن الجرافات لم تتمكن من الوصول إليها[4]. (لمزيد من التفاصيل، أنظر قسم الحماية أدناه).

أوامر هدم منازل في منطقة ج في محافظة الخليل

تسلمت العائلات الفلسطينية التي تعيش في قرية البقاع الواقعة بين مستوطنات كريات أربع وجيفعات هاخارصينا الإسرائيلية والتي تضم ما بين 1,700 و2,000 فلسطيني 14 أمر هدم بسبب نقص تصاريح البناء بتاريخ 26 كانون أول 2007. وتبع هذه الأوامر عدد مماثل من الأوامر للحضور إلى المحكمة بتاريخ 5 شباط 2007. الممتلكات المهددة بالهدم تتضمن ستة منازل تم تدميرها سابقا وقامت اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل بإعادة بنائها، صهريج مياه يزيد عمره عن 12 عاما، أربعة محال تجارية تستخدم كمخازن تم تشييدها عام 1999، عيادة تم تمويلها محليا – قيد الإنشاء، والطابق الثاني من منزل. الأوامر الأخرى تتعلق بمنازل مأهولة أساسا. وخوفا من الهدم الذي يمكن أن يحصل في القريب العاجل، قامت أسرة بإخلاء المنزل المهدد من كافة ممتلكاتها.

لقد كانت قرية البقاع موقعا للعديد من عمليات الهدم المتعددة: 19 مبنى (بما يتضمن منازل وصهاريج مياه) دمرت في الفترة ما بين 1996 و2007 بسبب نقص تصاريح البناء. طبقا للمعلومات المتوفرة من وزارة الدفاع إلى الكنيست، ما يزيد عن 94% من الطلبات للبناء في منطقة ج التي قدمت بين 2000 و2007 رفضت. لكل تصريح بناء يصدر عن الإدارة المدنية الإسرائيلية، يتم هدم 18 مبنى آخر ويتم إصدار 55 أمر هدم للمباني في منطقة ج[5]. فقد نزح العديد من سكان قرية البقاع مرة في السابق ومن ثم انتقلوا إلى أراضيهم الزراعية في هذه المنطقة بعد ترك منازلهم في البلدة القديمة في الخليل حيث أصبح العيش هناك بالغ الصعوبة بسبب عنف المستوطنين الإسرائيليين والسيطرة على الأراضي.

---

[3] قامت إسرائيل بتخصيص ما يزيد عن 20% من أراضي الضفة الغربية على أنها "مناطق عسكرية مغلقة" / مناطق في مرمى النيران. وتحد هذه المناطق بشكل فعلي من حرية وصول واستخدام الفلسطينيين لما يقرب من 1,1 مليون دونم (115,043 هكتار) من أراضي الضفة الغربية إلا في حالة حصولهم على إذن مسبق من جيش الدفاع الإسرائيلي أو مجالس المستوطنات الإقليمية. وتقع النسبة الأكبر من هذه المناطق في الجانب الشرقي من الضفة الغربية، بما يتضمن غور الأردن. في حين لا يوجد أية مستوطنات إسرائيلية داخل هذه المناطق، إلا أن المستوطنات موجودة حول وبين هذه المناطق. تعمل المناطق العسكرية كفاصل مادي بين سكان المستوطنات والتجمعات الفلسطينية المحلية. الأراضي التي كانت معلنة في السابق على أنها أراض مغلقة لأسباب عسكرية تم تخصيصها لاحقا إلى المستوطنات. لمزيد من التفاصيل، أنظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية والبني التحتية الأخرى على الفلسطينيين في الضفة الغربية، تموز 2007، ص. 42.

[4] بالإضافة إلى 16 مبنى سكني مهدوم، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتدمير 13 حظيرة للحيوانات، 3 محال تجارية، مصنع مهجور، ومنزل قيد الإنشاء (طوباس، أريحا، قلقيلية، سلفيت، رام الله، والخليل).

[5] حركة السلام الآن: منطقة ج: إحصائيات حول البناء الفلسطيني والهدم – شباط 2008. متوفر على الموقع التالي: http://www.peacenow.org.il

القيود الصارمة على حركة التنقل شمالي الضفة الغربية
شدد جيش الدفاع الإسرائيلي القيود على حركة التنقل شمالي الضفة الغربية في شهر شباط. توفت امرأة فلسطينية تبلغ الرابعة والستين من عمرها بعد أن منعت من الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية. في الفترة 5-25 شباط، فرض الجيش الإسرائيلي قيودا على أعمار الذين يعبرون عبر تسعة حواجز عسكرية تؤدي إلى المناطق الوسطى من الضفة الغربية. وقد منع الفلسطينيون من محافظات نابلس، جنين، طوباس وطولكرم من الفئة العمرية 16-35 من السفر باتجاه الجنوب مما أثر على 15% من مجمل السكان شمالي الضفة الغربية. في حين فرضت قيودا مشابهة في عدة مناسبات منذ بداية الانتفاضة الثانية لفترات متفاوتة، إلا أن هذه الفترة هي الأطول بالنسبة لفئة عمرية في العام الأخير (تكملة هذا القسم موجود في قسم التركيز على مناطق محددة أدناه).

نظام منع التجوال: رد جيش الدفاع الإسرائيلي على إلقاء الحجارة على مركبات المستوطنين
في شباط 2008، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي ما مجموعه 239 ساعة من نظام منع التجوال في ستة مناطق (مجموع السكان في هذه المناطق يصل إلى 48,000 نسمة) في الضفة الغربية، ويعتبر ذلك ارتفاعا كبيرا من 177 ساعة فرضت في شهر كانون ثاني 2007. وقد تعرضت قرية عزون (قلقيلية) بتعداد سكاني يصل إلى 8,000 نسمة إلى 68% من ساعات نظام منع التجوال – تم فرضها بعد أن ألقى الفلسطينيون الحجارة على المركبات الإسرائيلية التي تسافر على خط رقم 55 بالقرب من القرية. الحادثة الأطول في نظام حظر التجوال حصلت أيضا في قرية عزون حيث خضعت القرية إلى 83 ساعة متتالية ما بين 9 و12 شباط (تكملة في قسم حرية الوصول أدناه).

تشارك منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التالية في مجموعات عمل قطاعية وتوفر معلومات إلى راصد الشؤون الإنسانية: اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونيسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الحق، مركز بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، منظمة أوكسفام الدولية، مجموعة الهيدرولوجين الفلسطينيين، وأعضاء الآلية الدولية المؤقتة.

لمحة موجزة – تركيز على مناطق محددة

الضفة الغربية بما فيه القدس الشرقية

القيود الصارمة على حركة التنقل شمالي الضفة الغربية (تكملة من قسم القضايا الأساسية)
بتاريخ 14 شباط، وبعد ورود إنذار أمني جدي في منطقة طولكرم، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإغلاق الحاجزين العسكريين الدائمين جنوب المدينة (عناف والراس) أمام حركة السير، بالإضافة إلى إقامة عدد من الحواجز العسكرية الفجائية (الطيارة) في شمال وشرق المدينة ما بين الساعة الثانية عشرة ظهرا لغاية منصف الليل. مرور مركبات الإسعاف والحالات الإنسانية تطلبت تنسيقا مطولا ومكثفا مع جيش الدفاع الإسرائيلي. وتوفيت امرأة فلسطينية تبلغ الخامسة والستين من عمرها في قرية دير الغصون شمال مدينة طولكرم بعد أن منع الجيش الإسرائيلي مركبة إسعاف خاصة بجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من العبور عبر الحاجز لإخلائها إلى مستشفى طولكرم. وبعد أن فشلت سيارة الإسعاف من المرور، حاولت الأسرة أن تنقل المرأة إلى المستشفى في سيارة مدنية لكنها منعت أيضا من الوصول من قبل حاجز طيار. بالرغم من

ساعات متواصلة من التنسيق مع الجيش الإسرائيلي، توفيت المرأة في قريتها قبل أن تصل سيارة الإسعاف. وقد علق أيضا آلاف الفلسطينيين على الحواجز العسكرية في منطقة طولكرم لعدة ساعات ذلك اليوم.

إغلاق جمعيات خيرية / مصادرات في مدينة الخليل

بتاريخ 22 شباط، شن جيش الدفاع الإسرائيلي حملات دهم لعدة مؤسسات تعود إلى الجمعية الإسلامية الخيرية في مدينة الخليل وصادرت حافلتين، وملفات، وأجهزة حاسوب، ومعدات أخرى. المؤسسات تضمنت مدرسة قيد الإنشاء (مدرسة الهدى)، مبنى سوق الهدى، مخازن ومخابز الجمعية. وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بتسليم مسؤولي الجمعية أمر مصادرة وإغلاق حيث نص الأمر أن الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل تعتبر منظمة غير قانونية ومرتبطة بحركة حماس، ونص الأمر أيضا على مصادرة محتويات المباني المستهدفة بالإضافة إلى إغلاقها لمدة ثلاث أعوام بدءا من الأول من نيسان 2008. طبقا للأمر، سيتم تحويل ملكية المؤسسات إلى جيش الدفاع الإسرائيلي الذي سيحق له إزالة البنى التحتية القائمة والقيام بأية أعمال يراها ضرورية. إضافة إلى ذلك، أي شخص يدخل أو يبقى أو يستخدم المؤسسات المذكورة أعلاه لأي سبب كان سيخضع للسجن لمدة خمس أعوام وستكون أعمال هذا الشخص اعترافا انه يعمل لصالح حركة حماس. إضافة إلى ذلك، وبتاريخ 22 شباط، داهم جيش الدفاع الإسرائيلي المكاتب الإدارية لمدرسة الأولاد التابعة لجمعية الشبان المسلمين في مدينة الخليل وصادر أجهزة حاسوب وأثاث وملفات وحافلتين.

قيود إسرائيلية جديدة على إمدادات الوقود إلى بيت لحم

أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية بتاريخ 1 كانون ثاني 2008 أمرا يفرض على الهيئة العامة للبترول الفلسطينية بأن تبدأ استلام الوقود لمحافظة بيت لحم على معبر ترقوميا على أساس نظام ظهر إلى ظهر. قبل صدور هذا الأمر، كان يتم تسلم الوقود بشكل مباشر من ميناء أشدود على أساس نقل الوقود إلى منطقة بالقرب من معبر الأنفاق على أساس ظهر إلى ظهر. وقد جاء هذا الأمر ليزيد من مسافة سفر الشاحنات لتسلم الوقود مما سيزيد من تكلفة نقل الوقود. بتاريخ 17 شباط، بدأت محطات الوقود الفلسطينية في محافظة بيت لحم إضرابا لدعم سلطة الطاقة الفلسطينية التي رفضت أمر تسلم الوقود من ترقوميا. انتهي الإضراب بتاريخ 1 آذار واضطرت الهيئة العامة للبترول الفلسطينية أن تتسلم الوقود من ترقوميا بالرغم من جهود متابعة الموضوع مع الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتعبر الهيئة العامة للبترول الفلسطينية عن قلقها بسبب هذا القرار الذي يمكن أن يؤثر على محافظات أخرى، مثل رام الله وأريحا التي تتسلم الوقود حاليا على أساس ظهر إلى ظهر من منطقة بالقرب من نعلين غربي محافظة رام الله.

قطاع غزة

تقرير محدث حول محصول زهور القرنفل

تجمع مزارعو زهر القرنفل في قطاع غزة يوم عيد الحب (14 شباط) عند معبر صوفا من أجل الاحتجاج ضد القيود المفروضة على تصدير زهورهم. يعتبر زهر القرنفل أحد أكبر محصولين يتم تصديرهما من غزة، المحصول الثاني هو الفراولة. يعمل 72 مزارع في هذا المحصول على 500 دونم من الأراضي، بالإضافة إلى تشغيل 5,000 شخص في هذا القطاع. يستمر موسم القرنفل عادة بين كانون أول وأيار ويمكن أن يولد دخلا يصل إلى 10 مليون دولار أمريكي. توقع المزارعون هذا العام أن يتم تصدير 45 مليون زهرة إلى هولندا لكن إسرائيل سمحت فقط بتصدير 10 مليون في كانون أول وبداية شهر كانون ثاني. لا يتوقع أن تسمح إسرائيل بتصدير أية محاصيل أخرى. يعتمد المزارعون على بيع الزهور لدفع الأجور وتسديد الديون وشراء الحبوب للموسم القادم. وفي حال لم يتسلم المزارعون أية مساعدات مالية للموسم القادم، لن يكون

هنـاك محـصول زهـر القرنفـل الموسـم القـادم ممـا سـيعني أيـضا فقـدان الخبـرات التـي اكتـسبها المزارعون في غزة خلال العقد المنصرم.

وبشكل عام، تصل تكلفة زراعة 90,000 زهرة لكل دونم إلى 10,000 دولار أمريكي وتصل الأرباح إلى 18,750 دولار أمريكي. وفيما يتعلق بالعام الحالي، فان نقص المبيدات، والأسمدة والغطاء البلاستيكي حيث منعت هذه المعدات واللوازم من دخول قطاع غزة وهذا بالتالي أدى إلى محصول متدني الجودة بالإضافة إلى دخل بقيمة 8,000 دولار أمريكي فقط لكل دونم[6]. لا يوجد سوق محلي لزهر القرنفل في غزة ولذلك فان المزارعين الذين لم يتمكنوا من تصدير محصولهم قاموا ببيع الزهور كعلف للحيوانات بسعر 225 دولار أمريكي لكل 90,000 زهرة. وخلال المظاهرة بتاريخ 14 شباط، قام المزارعون بتمزيق الزهور وأطعموها للماشية للتأكيد على حجم خسارتهم.

حماية المدنيين

"كافة النشاطات الهادفة لضمان احترام حقوق الأفراد بما يتماشى مع قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين"

تحليل قسم حماية المدنيين

قتل 75 فلسطيني (بما يتضمن 10 أطفال) وجرح 201 آخرين (بما يتضمن 14 امرأة و29 طفل) خلال أحداث النزاع المباشر في شهر شباط 2008. في حين تعتبر هذه الأرقام أدنى من أرقام الإصابات التي سجلت خلال شهر كانون ثاني، إلا أنها تبقى أعلى من المعدل الشهري لعام 2007. ما يقرب من 40% (30) من الوفيات هذا الشهر و37% من الجرحى (74) حصلت في محافظة شمالي غزة، أساسا نتيجة لإطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي صواريخ أرض-أرض أو صواريخ أطلقت من طائرات سلاح الجو الإسرائيلي، وغالبية الإصابات حصلت في آخر ثلاثة أيام من الشهر عندما قام جيش الدفاع الإسرائيلي بالاجتياح العسكري المكثف في قطاع غزة ("عملية الشتاء الحار").

في الضفة الغربية، كافة الوفيات وما يزيد عن نصف الإصابات (31 من أصل 58) حصلت خلال حملات تفتيش واعتقال وعمليات عسكرية من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. ثلث الإصابات حصلت خلال مظاهرات في محافظتي رام الله وسلفيت. جرح الجيش الإسرائيلي في حادثة واحدة في قرية كفل حارس (سلفيت) 12 فلسطينيا (بما يتضمن طفلين) عند إطلاق الرصاص المطاطي باتجاه المتظاهرين بالقرب من المدخل الرئيسي للقرية، وقد نظمت المظاهرة للاحتجاج ضد إغلاق مداخل القرية من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي منذ 27 تشرين ثاني.

قتل إسرائيليان هذا الشهر – امرأة في تفجير انتحاري في ديمونا في إسرائيل والثاني قتل عندما أطلق صاروخ من قطاع غزة باتجاه النقب الغربي. بالمقارنة مع شهر كانون ثاني، حصل ازدياد في الإصابات في صفوف الإسرائيليين بنسبة 75% هذا الشهر بسبب إصابة عدد كبير من المستوطنين الإسرائيليين خلال إلقاء الحجارة في الضفة الغربية (10 مقابل صفر) وعدد كبير من الإصابات بسبب الصواريخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل (17 مقابل 9).

سجل شهر شباط 2008 اقل نسبة وفيات بسبب العنف الداخلي منذ نيسان 2006؛ قتل ستة فلسطينيين، ثلاث منهم خلال نزاعات عائلية ولم يقتل أي شخص بسبب القتال الفصائلي الداخلي.

[6] أرقام من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

عدد الإصابات بسبب العنف الداخلي كانت الأدنى منذ عامين (منذ شباط 2006)؛ من مجموع عدد الإصابات التي بلغت 23 في صفوف الفلسطينيين، 12 إصابة حصلت بسبب نزاعات عائلية ولم تحصل أية إصابة بسبب النزاع الفصائلي. إضافة إلى ذلك، قتل ثمانية فلسطينيين (بما فيه خمسة أطفال) وجرح 60 شخص آخر (بما فيه 20 طفل و23 امرأة) خلال انفجار في مخيم البريج بتاريخ 15 شباط في منزل احد قيادات الجناح العسكري التابع لحركة الجهاد الإسلامي حيث قتل هذا القيادي وزوجته وثلاثة من أطفاله. وقد أدى الانفجار إلى تدمير كامل لستة منازل بالإضافة إلى إحداث أضرار لعشرات المنازل المجاورة، وقد نفى جيش الدفاع الإسرائيلي والفلسطينيين أية مسؤولية عن هذا الانفجار ولم تتضح حتى الآن من هي الجهة المسؤولة.

قضايا الحقوق المرتبطة بهدم المباني الفلسطينية

إن سياسة إسرائيل في مجال هدم المباني الفلسطينية تؤدي إلى آثار مباشرة وطويلة الأمد على ضحايا هذه السياسة حيث تحرم هؤلاء الضحايا من الحق في السكن والمعيشة وحرية الوصول إلى المياه وفرص العمل – وهي حقوق كفلتها الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان. وغالبا ما يصبح ضحايا عمليات الهدم معتمدين على المساعدات الإنسانية.

طبقا للقانون الدولي الإنساني، يجب على القوة المحتلة أن تحترم الملكية الخاصة[7] ويمنع تدمير هذه الممتلكات باستثناء الحالات التي يتم فيها تدمير الممتلكات كأمر ضروري بسبب العمليات العسكرية[8]. يمكن تبرير تدمير مبنى من قبل القوة المحتلة نظريا كأسلوب لضمان النظام العام والأمن[9]. لكن السلطات الإسرائيلية تقوم بهدم المباني الفلسطينية بشكل روتيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب نقص تصاريح البناء.

وتنص المبادئ الأساسية طبقا لقانون حقوق الإنسان الدولي فيما يتعلق بالسكن أن كل فرد له الحق في سكن لائق الذي يعتبر أحد بنود الحق في مستوى حياة لائق [10]. الحق في سكن لائق يمكن أن يتأتى من الحق في الحماية من التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية والعائلة والمنزل[11]. ويجب ضمان هذه الحقوق بدون التفرقة من أي نوع. إن تدمير الأراضي الزراعية والماشية تشكل أيضا انتهاكا للحق في مستوى معيشي لائق، بما يتضمن حق في الغذاء[12].

وقد تم إثارة موضوع هدم السلطات الإسرائيلية للمنازل الفلسطينية من قبل عدد من الهيئات الأممية المتخصصة في حقوق الإنسان. وقد عبرت لجنة الأمم المتحدة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن بالغ قلقها تجاه ممارسات الحكومة الإسرائيلية في مجال هدم المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية. إضافة إلى ذلك، تم التركيز على سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية وغور الأردن ومناطق أخرى في الضفة الغربية وغزة في عدة مناسبات في تقارير للمقرر الخاص حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ عام 1967.

عمليات الهدم والنزوح في الضفة الغربية (تكملة من قسم قضايا رئيسية)

---

[7] المادة 46 من قواعد لاهاي المتعلقة بالقوانين وأعراف الحرب على الأرض، ملحق باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1907.

[8] المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين خلال أوقات الحرب.

[9] المادة 43 من قواعد لاهاي المتعلقة بالقوانين وأعراف الحرب على الأرض، ملحق باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1907.

[10] المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.

[11] المادة 17 من اتفاقية الأمم المتحدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية لعام 1966

[12] المادة 25، الفقرة 1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

التجمعات التي نزحت تضمنت ثلاث عائلات بدوية في الحديدية، وأربعة عائلات بدوية في الجفتلك، وثمان عائلات بدوية في منطقة الفلك في رام الله و30 شخص في البلدة القديمة من القدس. وأفاد السكان المتضررون أن المناطق التي نزحوا منها كانت منازلهم لسنوات عديدة، بعضها تمتد إلى 20-30 ساعة. وفي حالة هدم المباني في الفلك، وبعد أربعة أيام من الهدم، لم تتمكن العائلات الثمانية من وضع الخيام بسبب الطبيعة الجغرافية للوادي الذي تم إرسالهم إليه بشكل قصري. وبقيت العائلات منفصلة واضطر الأطفال أن يبحثوا عن ملجأ في كهوف قريبة أو العيش مع جيران وأصدقاء.

حماية الأطفال

في شهر شباط 2008، قتل ما مجموعه 17 طفل فلسطيني. قتل 10 أطفال فلسطينيون من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي خلال أحداث النزاع المباشر في قطاع غزة. ويحتل هذا الرقم المرتبة الرابعة من حيث عدد الأطفال الذين قتلوا خلال النزاع المباشر منذ شهر كانون ثاني 2005، وما يقرب من ضعف المعدل الشهري لعام 2007 من حيث الأطفال الذين قتلوا في الشهر بسبب النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك، قتل خمسة أطفال في انفجار في مخيم البريج للاجئين (جيش الدفاع الإسرائيلي والفلسطينيون رفضوا تحمل مسؤولية الانفجار)، وقتل طفل واحد بسبب صاروخ كان يستهدف إسرائيل لكنه انفجر في قطاع غزة. وقتل طفل آخر (طالب في مدرسة تابعة للأونروا) بسبب رصاصة طائشة بينما كان يسير مع والده في مدينة غزة. ومن مجموع الوفيات العشرة في صفوف الأطفال، حصلت تسعة وفيات في الأيام الثلاثة الأخيرة من الشهر خلال عملية الاجتياح واسعة النطاق التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي في قطاع غزة (عملية الشتاء الحار). طفلان من هؤلاء كانوا تحت سن الثامنة، بما يتضمن طفل يبلغ سبعة أشهر، وأربعة أطفال ما بين الثامنة والثانية عشرة. لم يقتل أي طفل إسرائيلي خلال شهر شباط.

في شباط، جرح ما مجموعه 55 طفل فلسطيني. جرح 29 طفل فلسطيني من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي خلال أحداث النزاع المباشر، جرح 20 طفل في انفجار في مخيم البريج، اثنان منهم بسبب أجسام مشبوهة، واثنان منهم بسبب الصواريخ التي أطلقت من قطاع غزة، واحد الأطفال جرح بسبب التعامل المتسرع مع المتفجرات، واحد الأطفال جرح بسبب رصاصة طائشة، وبالمقارنة، جرح 65 طفل في شهر كانون الثاني بسبب النزاع مع إسرائيل. ومن مجموع الأطفال الجرحى خلال شهر شباط، جرح 12 طفل من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية، ونصفهم جرحوا خلال مواجهات بين جيش الدفاع الإسرائيلي وراشقي الحجارة الفلسطينيين. وجرح بقية الأطفال (29) في قطاع غزة خلال عملية "الشتاء الحار" العسكرية. جرح خمسة أطفال إسرائيليون خلال شهر شباط حيث جرح احد الأطفال خلال حادثة إطلاق الحجارة في الضفة الغربية أما الأطفال الأربعة الآخرين فقد جرحوا بسبب صواريخ أطلقت من قطاع غزة من قبل مجموعات مسلحة فلسطينية.

اعتقال الأطفال الفلسطينيين

اعتقل ما لا يقل عن 307 أطفال فلسطينيين في شهر شباط. ومن مجموع هؤلاء، وضع 298 منهم في مرافق مصلحة السجون الإسرائيلية فيما وضع تسعة أطفال قيد الاعتقال في مراكز اعتقال وتحقيق تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. يوجد ثلاثة أطفال قيد الاعتقال الإداري (بدون محاكمة أو لائحة اتهام). ومن مجموع المعتقلين لدى مصلحة السجون الإسرائيلية، 13,5% (40) منهم تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والخامسة عشرة. أما البقية منهم (258) بنسبة 86,5%، تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة (بما يتضمن ثلاث فتيات). لا

يوجد أية بيانات متوفرة حول الأطفال التسعة المعتقلين في مراكز اعتقال تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي.

حرية الوصول والأضرار والهجمات على المرافق التعليمية
في شهر شباط، حصلت ثمان أحداث تعرضت فيها المدارس إلى الاعتداءات والأضرار بسبب نشاطات جيش الدفاع الإسرائيلي و/أو النشاطات الفصائلية الفلسطينية. وقد حصلت ستة من هذه الأحداث في قطاع غزة وحادثتين في الضفة الغربية. وعند المقارنة مع شهر كانون الثاني، حصلت ثلاث أحداث فقط في قطاع غزة.
بتاريخ 7 شباط، استهدف صاروخ إسرائيلي مدرسة زراعية في بيت حانون في غزة مما أدى إلى مقتل معلم وجرح ثلاث طلاب من المرحلة الثانوية. وتم التشويش على سير العملية التعليمية مرتين في مدرسة الشوكة الابتدائية المختلطة بسبب مواجهات بين القوات العسكرية الإسرائيلية وفصائل مسلحة فلسطينية، بتاريخ 17 شباط و21 شباط عندما أطلقت النيران خلال تبادل إطلاق النار بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأعضاء مسلحين من حركة الجهاد الإسلامي مما أدى إلى تحطيم زجاج النوافذ. إضافة إلى ذلك، حصلت ثلاثة أحداث مرتبطة بالفصائل الفلسطينية في غزة. بتاريخ 15 شباط، تم تدمير مكتبة جمعية الشبان المسيحية عندما تم تفجير عبوة من قبل مسلحين مجهولين في حين قام مسلحون مجهولون باقتحام مدرسة المنارة المعمدانية بتاريخ 21 شباط واعتدوا على حارسين في المدرسة. وأخيرا، وبتاريخ 26 شباط، أصابت رصاصات طائشة غرفة صف في مدرسة ابتدائية تابعة للأونروا في دير البلح في غزة مما أدى إلى تدمير باب ومكتب خلال تدريبات عسكرية لحركة حماس. في الضفة الغربية، تسلمت مدرسة الهدى، قيد الإنشاء في منطقة H2 في الخليل، أمر إغلاق ومصادرة من جيش الدفاع الإسرائيلي كجزء من حملة دهم ضد الجمعية الخيرية الإسلامية. وتم دهم في نفس اليوم المكاتب الإدارية لمدرسة الذكور التابعة لجمعية الشبان المسلمين في الخليل. (لمزيد من التفاصيل، أنظر إلى لمحة موجزة عن المناطق)

استمرت عمليات ونظام منع التجوال من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي بتشويش المسيرة التربوية للأطفال خلال شهر شباط. (أنظر قسم التعليم أدناه).

النزوح
نزح ما يزيد عن 165 شخص (بما يتضمن 50 طفل) خلال شهر شباط كنتيجة لعمليات الهدم في الضفة الغربية بسبب نقص تصاريح البناء. (لمزيد من المعلومات، أنظر قسم القضايا الرئيسية).

حماية الأطفال

"حماية الطفل تتضمن استراتيجيات ونشاطات تهدف إلى حماية الأطفال ما دون سن الثامنة عشرة من المعاملة السيئة والاستغلال والعنف".

ما زال الأطفال ما دون سن الثامنة عشر ضحايا العنف الإسرائيلي-الفلسطيني والنزاع داخل المجتمع الفلسطيني. قرار مجلس الأمن الدولي 1612 الذي تم تبنيه بتاريخ 26 تموز 2005، يشرح بشكل واضح الحاجة لحماية الأطفال خلال النزاع المسلح. مؤشرات هذا القسم تستخدم لمراقبة حقوق الأطفال فيما يتعلق بالحماية كما هو منصوص في القرار.

العنف والملكية الخاصة

"يجب أن يتمتع السكان والأفراد المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناتجة عن العمليات العسكرية. لن يكون السكان والأفراد المدنيون هدفا للهجمات. تمنع أعمال التهديد بالعنف التي تهدف أساسا لنشر الرعب في صفوف السكان المدنيين".

حرية الوصول

"يحق لكل فرد أن يتنقل بحرية وأن يقطن في أي مكان يشاء في إطار حدود دولته. يحق لأي فرد أن يغادر أية دولة، بما فيه دولته، ويحق للفرد أن يعود إلى دولته".

حرية الوصول

"يحق لكل فرد في حدود الدولة أن يتنقل ويحق له اختيار مكان سكنه"

معابر غزة

خلال شهر شباط، دخل إلى غزة حمولة 1782 شاحنة من البضائع عبر معبري صوفا وناحل عوز والناقل الآلي على معبر كارني فيما بقي معبر كيريم شالوم مغلقا. ويشكل ذلك تناقصا بالمقارنة بما مجموعه 1834 شاحنة التي دخلت إلى قطاع غزة خلال شهر كانون ثاني من عام 2008، وهبوطا بنسبة 86% بالمقارنة مع شهر شباط لعام 2007. وكانت البضائع مثل الدقيق معرضة للأحوال الجوية السيئة على معبر صوفا حيث ألقيت البضائع في حقل بالقرب من الحدود الإسرائيلية ومن ثم تسلمه سائقي الشاحنات للتسليم في غزة.

حرية وصول المرضى الفلسطينيين عبر معبر ايريز خلال شهر شباط (منظمة الصحة العالمية)

خلال شهر شباط، تقدم 841 مريض بطلبات لعبور ايريز من أجل الحصول على علاج متخصص في المستشفيات والعيادات في الضفة الغربية، بما فيه القدس الشرقية، والمستشفيات الإسرائيلية والأردنية. ومن مجموع هؤلاء، تسلم 664 مريض (78,9%) تصاريح للعبور، بالإضافة إلى 155 طلب (18,4%) كان يتم النظر فيها، ورفض 22 طلب (2,6%). طبقا مكتب الارتباط الفلسطيني على معبر ايريز، حاول 651 مريض ممن منحوا التصاريح اللازمة العبور عبر معبر ايريز خلال شهر شباط، بما فيه 15 مريض تعرضوا للاستجواب من قبل السلطات الإسرائيلية. ومن مجموع هؤلاء، منع خمسة مرضى من العبور[13].

نظام منع التجوال: رد جيش الدفاع الإسرائيلي على إلقاء الحجارة (تكملة من قسم القضايا الأساسية)

إضافة إلى فرض نظام منع التجوال، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتوزيع منشورات في قرية عزون مهددين سكان القرية انه إذا لم يتوقف الفتية عن إلقاء الحجارة على مركبات المستوطنين،

[13] يتوجب على المرضى أن يسجلوا الاسم ورقم بطاقة الهوية عند مكتب الارتباط الفلسطيني على معبر ايريز قبل الدخول إلى الجانب الإسرائيلي من ايريز. وعادة لا يرجع كافة المرضى الذين يمنعون من العبور إلى مكتب الارتباط الفلسطيني لتسجيل الواقعة.

سيقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بحملة اعتقالات وإغلاق المدخل الرئيسي للقرية، وإغلاق المحال التجارية وإطلاق النار على راشقي الحجارة. وأشار جيش الدفاع الإسرائيلي إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن توزيع المنشورات كان بمبادرة منفردة من جندي في جيش الدفاع الإسرائيلي وليس تعليمات من جيش الدفاع الإسرائيلي. في الفترة 9-26 شباط، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإغلاق المدخل الشمالي لقرية عزون باستخدام كتل إسمنتية وسواتر ترابية. إضافة إلى ذلك، أغلق جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام سواتر ترابية الطريق الذي يربط قرية عزون بقرية عاصلة والطريق الرابط بين عزون وقرية كفر لقيف.

الظروف الاجتماعية-الاقتصادية

تقارير الأونروا حول البطالة، الفقر، والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية

طبقا لمسح جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول القوى العاملة للربع الرابع من عام 2007:

- انخفض مستوى مشاركة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بنسبة 3%.
- انخفضت البطالة (التعريف الواسع) بنسبة 0,3% نقطة مئوية، بشكل أساسي بسبب انخفاض المستويات في غزة (من 37,5% في الربع الثالث إلى 35,3%). بالمقارنة، تم تسجيل ارتفاع طفيف في الضفة الغربية (من 25,2% إلى 25,9%).
- باستخدام مقاييس منظمة العمل الدولية، انخفض مستوى البطالة من 23,2% إلى 22,2%.
- انخفض مستوى البطالة في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية بنسبة 4,2 نقطة مئوية وفي المناطق الريفية بنسبة 0,6 نقطة مئوية، في حين تم تسجيل انخفاض عام في غزة مع انخفاض كبير في المناطق الريفية بنسبة 7 نقاط مئوية وفي المخيمات بنسبة 5,8 نقطة مئوية[14].
- تم تسجيل أعلى مستويات البطالة (منظمة العمل الدولية) في محافظتي خان يونس (34,2%) وشمالي غزة (32%)؛ وفي الخليل (30,5%)، وطولكرم (21,4%)، وجنين (19,2%) في الضفة الغربية.
- فئة الشباب كانت الأكثر تضررا بسبب البطالة (منظمة العمل الدولية): نسبة 38,6% من الفلسطينيين من الفئة العمرية 15-19 عاطلة عن العمل (52,4% في غزة و33,5% في الضفة الغربية) بالإضافة إلى 36,2% ممن تتراوح أعمارهم 20-24 (48,4% في غزة و29,6% في الضفة الغربية على التوالي).
- بعد ارتفاع كبير في الربع الثالث، انخفض مستوى البطالة في صفوف الإناث بنسبة 24% قريب من المستويات التي سجلت في حزيران 2007.
- ارتفع التشغيل في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية من 12,9% في الربع الثالث إلى 14%.

[14] كافة التصنيفات حول البطالة المقدمة في هذا القسم معتمدة على التعريفات الدولية الموحدة (منظمة العمل الدولية) حيث أن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لا يوفر أية تصنيفات حول مستويات البطالة المقدرة على أساس "التعريف الواسع".

Figure 1: Unemployment – Relaxed Definition (Quarterly Changes, 2006-2007)

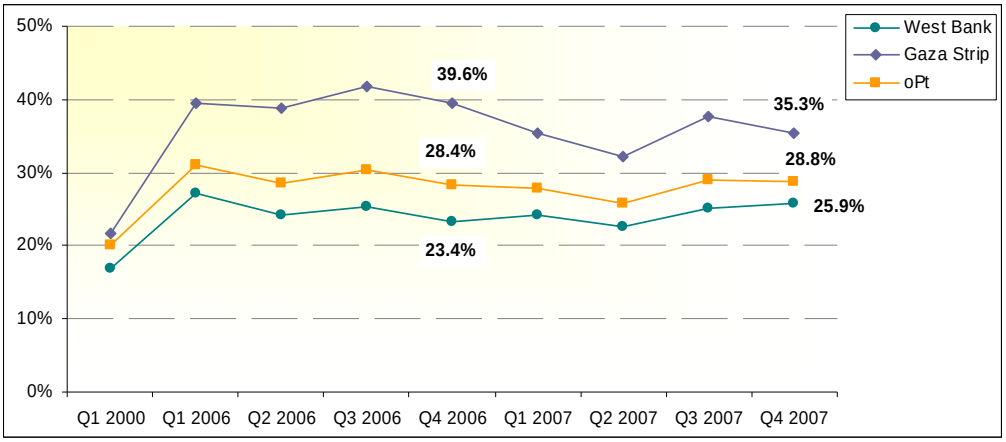

جنين: أعمال تجارية جديدة في ظل ركود اقتصادي

وفي أواخر شهر كانون ثاني، أشارت مشاهدات الأونروا في جنين إلى نشاطات تجارية جديدة برزت في الأشهر الأخيرة. وبعد أعوام من الركود، بدأت الأعمال التجارية بالانتعاش مرة أخرى، تحديدا مطاعم، ومقاهي، ومقاهي انترنت، وأماكن ألعاب مثل البلياردو، بالإضافة إلى محلات الألبسة والكماليات، ومحال المعدات المنزلية. وقد شرح أصحاب المحال التجارية أن الأوضاع الأمنية المستقرة داخل المدينة بسبب الخطة الأمنية الجديدة للسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى بعض التسهيلات على حرية الحركة واستئناف دفعات الرواتب إلى موظفي القطاع العام أعطى الأمل إلى أصحاب المحال التجارية.

ويبدو أن تقديم القهوة أصبح أحد أهم الأعمال التجارية المدرة للربح، وخير مثال على ذلك هو المقاهي في الشارع حيث ارتفع عددها من 40 إلى 65 في الأشهر الأخيرة. ويصل دخل هذه المقاهي في اليوم الاعتيادي إلى 250 شيكل إسرائيلي جديد (بيع ما يقرب من 500 فنجان من القهوة، نصف شيكل إسرائيلي جديد للفنجان الواحد): فهو عمل تجاري مربح آخذين بعين الاعتبار حجم الاستثمار الضئيل الضروري لبدء هذا المشروع حيث لا يتطلب أكثر من 1,000 شيكل إسرائيلي جديد. لكن حتى هذه المشاريع تظهر كدليل على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الضعيفة: يقدر أصحاب هذه المشاريع أن 80% من زبائنهم يأتون إلى المقهى لأنهم عاطلين عن العمل ولا يوجد لديهم عمل آخر، وأن نصف هؤلاء يطلبون القهوة على الدين فيما يمكن لهذه الديون أن تصل إلى 1,000 شيكل إسرائيلي جديد في الشهر.

وبشكل عام، تشير المقابلات الميدانية والمشاهدات انه لم يتم تلبية توقعات وآمال أصحاب المحال في جنين. تغلق المحال التجارية مبكرا تقريبا عند الساعة الرابعة عصرا بسبب عدم وجود زبائن ولان الأرباح تأتي فقط خلال شهر رمضان وعيد الأضحى. الجزء الأكبر من المبيعات تحصل خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر عندما يتسلم موظفو السلطة الفلسطينية رواتبهم في حين تكون المبيعات القليلة التي تحصل خلال بقية أيام الشهر على الدين. ومن وجهة نظر أصحاب المحال التجارية والزبائن، فان ارتفاع الأسعار الأخير وأزمة البطالة المزمنة تغلبت على أية تحسينات جديدة قد تم ذكرها أعلاه. وخلال شهر شباط، وبعد مقتل امرأة إسرائيلية في التفجير الانتحاري في ديمونا، أعيد فرض القيود الصارمة على شمالي الضفة الغربية (بما فيه إعادة فرض القيود العمرية على الذكور) مما أثر على حرية الوصول إلى سوق جنين والأعمال التجارية المحلية. وقد تحدث العاملون الاجتماعيون في الأونروا أن 50% من المحال التجارية تفتح الآن لمدة ساعتين أو ثلاثة ساعات في اليوم (بسبب الصعوبات التي يواجهها أصحاب المحال التجارية من القرى المجاورة للوصول إلى مدينة جنين) وقد أغلقت ثلاث أعمال تجارية في أواخر شهر شباط.

الظروف الاجتماعية-الاقتصادية

"يحق لأي فرد أن يعمل وأن يختار عمله بكل حرية ضمن ظروف عمل عادلة وملائمة مع الحماية ضد البطالة"

مسح جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للقوى العاملة للربع الثالث من عام 2007
ارتفع الاعتماد على تشغيل السلطة الفلسطينية:
160,000 موظف في السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ويشكل هؤلاء:

- 22,5% من العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- 15% من العاملين في الضفة الغربية.
- 41,1% من العاملين في قطاع غزة.

الصحة

"الصحة النفسية السليمة هي حالة السلامة العاطفية والنفسية والاجتماعية وليس فقط خلو الجسم من الأمراض أو حالة الإعياء"

أثر نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي على توفير الخدمات الصحية لدى المرافق الصحية في وزارة الصحة (منظمة الصحة العالمية)
إن نقص إمدادات الوقود الضرورية للمرافق الصحية في وزارة الصحة يعتبر نتيجة للقيود الإسرائيلية على دخول الوقود ونقص التنسيق بين الأطراف الفلسطينية المعنية التي تتعامل مع توزيع الوقود. في شباط، كمية الوقود المتوفرة لدى مرافق وزارة الصحة كانت كافية لبضعة أيام فقط وكان يتم إعادة تزويدها بالوقود عندما تصل مستويات خطيرة.

خلال شهر شباط، عمل 12 مستشفى تابع لوزارة الصحة بكامل القدرات باستثناء مرفقين: 1) مستشفى غزة الأوروبي الذي قام بتعليق كافة العمليات الجراحية الاختيارية بسبب نقص الوقود – أجريت فقط العمليات الجراحية الطارئة؛ 2) مستشفى الشفاء الذي اضطر إلى إغلاق غرفة الغسيل لعدة ساعات بسبب تأخر تسلم الوقود الضروري. حصل أيضا تشويش على الخدمات التشخيصية وخدمات طب الأسنان نتيجة لنقص الوقود في مرافق الرعاية الصحية الأساسية في ظل محولات لا تعمل خلال فترات انقطاع التيار الكهربائي. مرافق الرعاية الصحية الأساسية التي توفر خدمات التطعيم والتي لا تمتلك محولات قامت بنقل التطعيمات إلى مرافق أخرى لديها محولات عاملة من أجل تجنب تلف التطعيمات التي تحتاج إلى طاقة التبريد. تم استخدام مركبات وزارة الصحة فقط لخدمات المستشفيات من أجل تخفيض استهلاك الوقود لأن الغالبية العظمى من مركبات وزارة الصحة لم يتم تعبئتها بالوقود بشكل منتظم. وأشار مستشفى يوسف النجار أن خمسة من سيارات الإسعاف السبعة لم تعمل بسبب نقص الوقود خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط.

وفرة الأدوية في قطاع غزة (منظمة الصحة العالمية)
لقد أثرت مشاكل التنسيق ونقص الدعم للموازنات سلبيا على توفر الأدوية في قطاع غزة. لغاية شهر شباط، انخفض مستوى توفر الأدوية بشكل ضئيل في الصيدليات المركزية. وصل عدد أصناف الأدوية التي وصل مستوى الاحتياط فيها إلى درجة الصفر[15] خلال شهر شباط إلى 85 صنف من مجموع 416 صنف على لائحة الأدوية الضرورية، بالمقارنة مع 80 صنف في شهر كانون ثاني 2008. وبالمقابل، تحسن وضع وفرة اللوازم الطبية في الصيدليات المركزية في قطاع غزة في شهر شباط. انخفض عدد اللوازم الطبية التي وصل فيها مستوى الاحتياطي إلى درجة الصفر إلى 132 صنف من أصل 596 صنف موجودة على لائحة الأدوية الضرورية بالمقارنة مع 186 صنف في شهر كانون ثاني. أما على مستوى المستشفيات، تتوفر أربعة أنواع أساسية من المضادات الحيوية[16] من مجموع ستة أصناف من المضادات الحيوية المستخدمة (حيث قامت بتوفيرها منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى).

وما زال نقص أدوية العلاج الكيماوي[17] يشكل مشكلة على مستوى المستشفيات خلال شهر شباط للشهر الثالث على التوالي. وتعتبر عملية توفير هذه الأصناف أمر بالغ الأهمية في العلاج الكيماوي حيث يوجد خطر على حياة المريض في حال حصل أي انقطاع في الدورة العلاجية. حاليا، يوجد 100 مريض بحاجة لهذه الأصناف. إن نقص التطعيمات ضد الحصبة، والنكاف والحصبة الألمانية[18] شكلت مشكلة في وزارة الصحة والمرافق الصحية التابعة للأونروا خلال شهر شباط وهذا الوضع استمر للشهر الخامس على التوالي.

في شهر شباط، قامت منظمة الصحة العالمية بتنسيق عبور أربعة شحنات مكونة من ست شاحنات فيها 83 صندوق من الأدوية واللوازم الطبية ومعدات المختبرات عبر معبر صوفا. وبعد التنسيق مع السلطات الإسرائيلية، تم السماح لجميع الشحنات بالمرور إلى غزة في الوقت الذي تم الاتفاق عليه مع السلطات الإسرائيلية بدون أية مشاكل تذكر، باستثناء شاحنة واحدة كانت تحمل 35 صندوق حيث منعت من الدخول بتاريخ 11 شباط حيث ادعت السلطات الإسرائيلية أن الشاحنة وصلت متأخرة. وتم إعاقة التسليم لغاية 12 شباط.

تلوث المياه في محافظة طولكرم (منظمة الصحة العالمية)
خلال الاجتماع التنسيقي بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة لشهر شباط، أشار مدير الرعاية الصحية الأساسية في طولكرم أن نتائج فحص عينات من مياه الشرب أظهرت أن 21% من مياه الشرب في المحافظة ملوثة. بالرغم من تسلم البلديات والمجالس القروية مادة الكلورين واستخدام هذه المادة لتعقيم مياه الشرب، المشكلة الرئيسية تحصل عندما يصبح الجهاز المسؤول عن وضع مادة الكلورين في المياه غير صالح للعمل. وتكمن المشكلة الرئيسية في ذلك إلى عدم وجود قدرات للقيام بصيانة دورية لهذه الأجهزة بسبب نقص الخبرات الفنية في إجراءات الصيانة.

---

[15] الأصناف التي وصلت درجة الصفر يعني مستوى احتياط يكفي لفترة بين صفر-شهر واحد وهذا يعتبر أدنى من المستوى الآمن.

[16] المضادات الحيوية الأكثر استخداما للأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي: كلوكساسيلين، ريفامبيسين، سلفاميتوكسازول، تريميثوبرين، ايريثرومايسين، سيفالكسين، أموكسيسلين. وفرت منظمة الصحة العالمية إلى وزارة الصحة ريفامبيسبن، سلفاميتوكسازول، تريميثوبرين، ايريثرومايسين، سيفالكسين.

[17] أدوية سايتوتوكسيك موجودة ضمن لائحة الأدوية الضرورية.

[18] يجب إعطاء هذه التطعيمات في عمر 15 شهر.

التدريب على نظام مراقبة التغذية للمعلمين (منظمة الصحة العالمية)
تعتبر مراقبة التغذية عملية مهمة في مراقبة الوضع الغذائي للأطفال بأعمار مختلفة، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث ينظر إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية على أنها قضية جدية. وطبقا لذلك، نظمت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع دائرة التغذية في وزارة الصحة ووزارة التربية ورشة عمل لمدة يومين في شهر شباط إلى معلمي الصحة في المدارس. وشارك 52 معلما من مدارس السلطة الفلسطينية والأونروا في ورشة العمل الممولة من قبل منظمة الصحة العالمية حيث تم تدريب المعلمين على نظام مراقبة التغذية لأطفال المدارس في قطاع غزة. البنود الرئيسية في البرنامج تضمنت: قياس طول ووزن الإنسان ومقارنة ذلك بالمقاييس العالمية، تعبئة البيانات في نماذج وإدخال البيانات في برنامج محدد ليتم تحليله.

الأمن الغذائي والزراعة

"يتحقق الأمن الغذائي عندما يستطيع كافة السكان في كل الأوقات الوصول إلى كميات كافية وآمنة من الغذاء الصحي لتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية وللعيش بشكل صحي ونشط"

وفرة وتكلفة السلع الأساسية

- في حين تتوفر كافة السلع الغذائية الأساسية في السوق خلال شهر شباط في قطاع غزة، إلا انه حصل انخفاض في الكمية الإجمالية من السلع الغذائية الأساسية المستوردة بنسبة 12% بالمقارنة مع شهر كانون ثاني من عام 2008. وبنفس الطريقة، فان إجمالي الواردات الغذائية إلى قطاع غزة هي أقل بكثير بالمقارنة مع شهر كانون ثاني 2008، حيث حصل ارتفاع كبير بنسبة 52% في الدقيق، وانخفاض في السكر بنسبة 50% والأرز بنسبة 47% والزيت النباتي بنسبة 90%. ووصل إجمالي الغذاء التجاري والإنساني المستورد إلى قطاع غزة ما نسبته 61% فقط من الاحتياجات الأساسية خلال فترة إعداد التقرير 21 كانون ثاني – 9 آذار 2008.
- وقد لوحظت التوجهات التالية فيما يتعلق بقطاع غزة لشهر شباط:
  - استمرت أسعار الدقيق عالية بسبب ارتفاع أسعار الدقيق في الأسواق العالمية.
  - حصل ارتفاع طفيف في سعر حليب البودرة بنسبة 9,3% بالمقارنة مع شهر كانون ثاني 2008.
  - حصل ارتفاع كبير في سعر الخضار بسبب الصقيع في الشهر المنصرم.
  - ارتفعت أسعار الدجاج بنسبة 10% بالمقارنة مع شهر كانون ثاني 2008 في حين انخفضت أسعار اللحوم الطازجة من 56 شيكل إسرائيلي جديد للكيلوغرام الواحد إلى 50 شيكل إسرائيلي جديد للكيلوغرام وارتفعت أسعار اللحوم المجمدة من 16 شيكل إلى 18 شيكل للكيلو بالمقارنة مع شهر كانون ثاني 2008.
  - أسعار علف الحيوانات بقيت ثابتة.
  - كمية السمك الذي تم اصطياده في شهر شباط 2008 وصل إلى 246 طن متري بالمقارنة مع 120,9 طن متري في شباط 2007. وارتفع سعر السمك من 9 إلى 11 شيكل للكيلو خلال شهر شباط في قطاع غزة.

- تظهر دراسة السوق في الضفة الغربية إلى أن السلع الغذائية الأساسية متوفرة في السوق (الدقيق، الزيت، السكر، الأرز، والحليب) ولم يحصل أي تذبذب في الأسعار. لكن حصل

ارتفاع كبير في أسعار منتجات الألبان والخضار بسبب ظروف الصقيع التي سببت ضررا للمحاصيل مثل الخيار والبصل، الخ.

- ازدادت تكلفة سبعة أصناف غذائية أساسية (الدقيق، زيت الزيتون، السكر، الأرز، الحليب، حمص) بنسبة 82% و28% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي بالمقارنة مع شهر شباط 2007.
- لم تتسلم الحالات الاجتماعية الصعبة في الضفة الغربية وقطاع غزة المساعدات النقدية الشهرية من وزارة الشؤون الاجتماعية في شهري كانون ثاني وشباط بسبب غياب الأموال.

أثر الصقيع على المزارعين والعائلات المعوزة

- تأثرت وفرة وأسعار بعض الخضار (الخيار، البصل، البطاطا والباذنجان) في قطاع غزة والضفة الغربية بسبب الصقيع. الارتفاع الحالي في أسعار الخضار والأسعار المرتفعة للحبوب (الدقيق والأرز والخبز) دفعت بالعائلات الفقيرة والمعوزة لتخفيض كمية الغذاء التي تشتريه.
- الغالبية العظمى من مزارعي المحاصيل المدرة للربح في غور الأردن وشمالي الضفة الغربية وقطاع غزة تضرروا بسبب صدمات الأحوال الجوية (الجفاف والصقيع) خلال آخر شهرين الأمر الذي أضر بالمحاصيل والدخل.

مشاهدات ميدانية من قطاع غزة

- تتوفر اللحوم المجمدة والعدس بكميات صغيرة في شمالي غزة ومدينة غزة.
- أشارت التقارير إلى نقص في اللحوم الطازجة والسمك المجمد والثوم في جنوبي غزة والمنطقة الوسطى.

المياه والصرف الصحي

"إن حق الفرد في المياه ينص على توفير مياه كافية وآمنة ومقبولة ويمكن الوصول إليها ويمكن تحمل تكلفتها من قبل الجميع ويمكن استخدام هذه المياه للاستخدام الشخصي والبيتي"

تقرير محدث حول قضايا المياه والصرف الصحي في قطاع غزة

- قضايا المياه والصرف الصحي كانت الأصعب خلال الأشهر الثلاثة الأولى من شهر شباط عندما تم توزيع 5,500 لتر فقط من الوقود المحلي لتخدم ثلاث آبار ومحطتي ضخ شمالي غزة والمنطقة الوسطى. ويعتبر هذا الرقم أقل من الكمية الضرورية أسبوعيا لتشغيل محطات الضخ ومحطات معالجة المياه العادمة والآبار البالغة 32,500 لتر. ولم تتمكن ..... من توفير الوقود الضروري لآبار غزة، فقد استطاعت أن توفر الوقود فقط لتشغيل المركبات. وعمليا، أقل من 20% من آبار غزة استطاعت أن توفر مياه لاستخدام الناس. يوجد خمسة آبار مشلولة كليا بسبب نقص قطع الغيار للمحولات.
- خلال شهر شباط، قامت الحكومة المصرية بقطع التيار الكهربائي عن منطقة رفح لفترات تراوحت بين 8 إلى 16 ساعة لمدة ستة أيام مما فاقم من أزمة انقطاع التيار الكهربائي.

- طبقا لمصلحة مياه البلديات الساحلية، تم ضخ ما لا يقل عن 40 مليون لتر من المياه العادمة بشكل يومي إلى البحر من محطة غزة لمعالجة المياه العادمة بسبب نقص الوقود الضروري لتشغيل المضخات خلال فترات انقطاع التيار الكهربائي وبسبب نقص قطع الغيار لمحطة المعالجة. بالنظر إلى تكلفة معالجة مياه الصرف الصحي التي تصل إلى 0,5 دولار أمريكي لكل متر مكعب، تشير تقديرات مصلحة مياه البلديات الساحلية إلى أن تكلفة معالجة المياه العادمة لتصبح مناسبة للاستخدام المنزلي والزراعي ستكون أقل بكثير من الأضرار البيئية التي تنشأ نتيجة إلقاء المياه العادمة إلى البحر.
- في محطة غزة الشمالية للمعالجة، وعند حدوث أضرار لإحدى المضختين لا يوجد قطع غيار لإصلاح الخلل وذلك سيؤدي إلى ارتفاع كبير في مستوى المياه العادمة المجمعة في البركة الأمر الذي يتهدد بفيضان بركة التجميع. حصل ارتفاع بنسبة 40 سم منذ بدء العام بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود والأمطار الموسمية.
- منذ شهر تموز، رفضت السلطات الإسرائيلية أي نوع من التنسيق لإدخال قطع غيار أو معدات إلى مصلحة مياه البلديات الساحلية (أنابيب، مضخات مياه وقطع غيار ميكانيكية كهربائية) التي تعتبر ضرورية لصيانة وتحديث الشبكات.

التعليم

"يستحق كافة الأطفال أن يتمتعوا بتعليم ذو جودة على أساس توجه مبني على الحقوق ومتأصل في مفهوم العدالة في النوع الاجتماعي"

طبقا لوزارة التربية والتعليم العالي:

- خلال شهر شباط، حصل تشويش في العملية التعليمية لما يقرب من 7,668 طالب لمدة يوم واحد على الأقل بسبب نظام منع التجوال الذي فرضه جيش الدفاع الإسرائيلي؛ أغلقت ستة مدارس في قلقيلية بتاريخ 10، 11، 12 شباط مما أثر على 2,988 طفل؛ أغلقت 11 مدرسة في شمالي الخليل بتاريخ 13 شباط مما أثر على 3,758 طفل؛ وأغلقت مدرستان في ضواحي القدس بتاريخ 25 شباط مما أثر على 922 طفل.
- جرح طالبان بالإضافة إلى اعتقال 18 آخرين من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي؛
- بتاريخ 7 شباط، اقتحم جيش الدفاع الإسرائيلي مدرسة بدو الكعابنة في محافظة رام الله وكسروا قفل أحد أبواب غرف المدرسة وعبثوا بالمحتويات؛

في قطاع غزة:

- حصل تشويش على مستويات حضور الطلبة في مدارس غزة خلال عملية "الشتاء الحار" العسكرية في أواخر شهر شباط، خاصة محافظتي شمالي غزة ومدينة غزة؛
- إضافة إلى ذلك، عدد من المدارس تعرضت إلى أضرار (على سبيل المثال، تضررت مدرسة تابعة للأونروا، بما فيه تحطيم زجاج 120 نافذة) عندما أطلقت طائرة أف-16 تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي ثلاثة صواريخ على مبنى وزارة الداخلية في منطقة الناصر. قبل العملية، استمرت الأضرار بالمدارس الفلسطينية التي كانت هدفا لهجمات من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية (لمزيد من التفاصيل، أنظر إلى قسم حماية الطفل).

- اضطر الطلبة في عدد كبير من مدارس غزة إلى التعلم في غرف صفية بدون كهرباء الأمر الذي أثر على عملية التركيز وعلى جودة التعلم مما أوجد تحديات إضافية للطلبة الذين يعانون من مشاكل بصرية.
- حصلت الأونروا على تصريح من سلطات جيش الدفاع الإسرائيلي لاستيراد 745 طن من أوراق الطباعة للكتب المدرسية. وقد كانت الأولوية لطباعة كتب اللغة العربية والرياضيات للصفوف من الأول حتى الثالث. ويتوقع أن تستمر عملية الطباعة والتوزيع شهر واحد على الأقل. وقد تسلم الطلبة الذين لم تتوفر لهم كتب جديدة نسخ من كتب من العام الماضي حيث كانت الإجابات مكتوبة على صفحات الكتاب.

المصادر والهدف من وراء راصد الشؤون الإنسانية

لقد قامت طواقم منظمات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتحديد أربعة عوامل لديها الأثر الأكبر على الوضع الإنساني الحالي: (1) نقص الحماية للمدنيين وارتفاع وتيرة العنف؛ (2) التجزئة والتفتيت السياسي والجغرافي والمؤسساتي والاجتماعي للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ (3) الإغلاق، والقيود على حرية الوصول والفصل، والعزل وتأثيرات ذلك على حياة السكان؛ (4) أثر المستوطنات الإسرائيلية والتوسع الاستيطاني على نظام حياة الفلسطينيين وتوفر الموارد ونقص المساحات والحيز للتطور.

ويعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالمراقبة وإعداد التقارير بشكل شهري حول مواضيع الحماية وحرية الوصول في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 2002. لكن وبعد التدهور الحاد في الأوضاع الإنسانية في عام 2006، قامت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في عملية المناشدة الموحدة لعام 2006 بإصدار تقرير شهري يراقب التطورات والمؤشرات الإنسانية الرئيسية في القطاعات التالية: الحماية، حماية الطفل، الظروف الاجتماعية-الاقتصادية، الصحة بما يتضمن الدعم النفسي، الأمن الغذائي، الزراعة، التعليم، المياه والصرف الصحي. ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات مرتبطة بالقيود على حرية الحركة وحرية الوصول لأسباب إنسانية، بما يتضمن مراقبة التزامات برتيني 2002.

ويستخدم الراصد الحالي للشؤون الإنسانية قرارات مجلس الأمن الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية المعابر كمقاييس ومعايير لمراقبة مؤشرات الحماية وحرية الوصول. وقد قامت القطاعات برسم المعايير الإنسانية كقاعدة للمراقبة وقامت بتطوير مؤشرات يمكنها أن توضح الوضع الإنساني في ظل نزاع طويل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويستخدم راصد الشؤون الإنسانية مجموعة من المؤشرات الإنسانية التي يمكن قياسها، بالإضافة إلى مشاهدات ميدانية مؤكدة وتقارير حول الوضع الاجتماعي-الاقتصادي والإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تحليل الأوضاع الإنسانية. ويمكن لهذه الأساليب أن توفر تفسيرات مختلفة للوضع. وتكشف المؤشرات الإنسانية عن التغيرات والتوجهات طويلة الأمد بين شهر وآخر. توضح المشاهدات الميدانية إشارات حول الضغوطات التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات مستقبلية في الوضع بشكل عام. وتوفر التقارير معلومات حول مواضيع محددة أو تعطي لمحات موجزة أوسع حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
صندوق بريد 38712, القدس الشرقية, هاتف رقم: 2-5825653/582996 (972+), فاكس: 2-5825841 (972+)
www.ochaopt.org ochaopt@un.org

للنص الكامل باللغة اللانجليزية:
http://www.ochaopt.org/documents/Humanitarian_Monitor_Feb_08.pdf